جميع ما ترك فشركه بينهما قال عبد الرزاق اخبرنا ابن عيينة عن يحيى بن سعيد
عن القسم بن محمد قال جاءت جدات الى ابي بكر فاعطى الميراث ام الام دون
ام الاب فقال له رجل من الانصار من بني حارثة يقال له عبد الرحمن بن سهل
يا خليفة رسول الله قد اعطيت الميراث التي لو ماتت لم يرثها فجعل الميراث
بينهما ولم يشهد ابو بكر واصحابه على المغيرة بن شعبة بالحد ولم يكملوا النصاب
حتى هم عمر فياسالهم على القاذف ولم يكونوا قذفه بل شهدوا فقال عثمان
لعمر ان تتبع رايك فرايك اسد وان تتبع راي من قبلك فلنعم ذلك الراي
فان قال علي اجتمع راي وراي عمر في بيع امهات الاولاد ان لا يبعن ثم
رايت بيعهن فقال له قاضيه عبيدة السلماني يا امير المومنين رايك مع
راي عمر في الجماعة احب الينا من رايك وحدك في الفرقة ولما ارسل عمر
الى المراة التي اسقطت جنينها استشار الصحابة فقال له عبد الرحمن بن
عوف وعثمان انما انت مودب ولا شيء عليك وقال له علي ان كانوا قالوا
برايهم فقد اخطاوا وان كانوا قالوا برايك فقد اخطات ارى عليك الدية وقاسمه عثمان وعبد الرحمن على
امراته وغلامه وولده وقاسه علي قال الخطا فاتبع عمر قياس علي وما اختصر
الصديق او صى بالخلافة الى عمر وقاس ولايته لمن بعده اذ هو صاحب الحل
والعقد على ولاية المسلمين له اذ كانوا هم اهل الحل والعقد وهذا من احسن
القياس وقال علي يا امير المومنين عمر عن الخيار فقلت ان اختارت
زوجها فهي واحدة وهو احق بها وان اختارت نفسها فهي واحدة باسه فقال ليس
ذلك ان اختارت نفسها فهي واحدة وهو احق بها وان اختارت زوجها فلا شيء
فاتبعته على ذلك فلما خلص الامر الي وعلمت اني اسال عن الزوج عدت الى ما شئت
اري فقال له رادا ان لا مر جامعت عليه امير المومنين وتركت رايك له احب
الينا من امر انفردت به فضحك وقال اما انه قد ارسل الى زيد بن ثابت وخالفني
واياه وقال ان اختارت زوجها فهي واحدة وزوجها احق بها وان اختارت نفسها

فهي ثلاث وهذا راي منهم كلهم رضي الله عنهم وراي عمر اقوى واصح وقال عمر لعلي
اني قد رايت في الجد رايا فاتبعوني فقال علي ان تتبع رايك فرايك رشيد وان تتبع
راي من قبلك فنعم الراي كان وهل مع زيد بن ثابت في مسائل الجد والاخوة والمعادة
من الا كدريه نص من قران او سنه او اجماع الا مجرد الراي ومن ذلك اختلافهم
في قول الرجل لامراته انت علي حرام فقال شيخنا الاسلام وبصر الدين وسمعه
ابو بكر وعمر هو يمين وتبعهما حبر الامه وترجمان القران ابن عباس وقال
علي وزيد هو طلاق ثلاث وقال ابن مسعود طلقه واحدة وهذا من الاجتهاد
والراي فالصحابه رضي الله عنهم مثلوا الوقايع بنظايرها وشبهوها باشباهها
وردوا بعضها الى بعض في احكامها وفتحوا للعلما باب الاجتهاد ونهجوا لهم طريقه
وبينوا لهم سبيله وهل يستريب عاقل في ان النبي صلى الله عليه وسلم لما قال
لا يقضي القاضي بين اثنين وهو غضبان انما ذلك لان الغضب يسوس عليه
قلبه ويدهشه ويمنعه من كمال الفهم ويحول بينه وبين استيفا النظر ويعمي عليه
طريق العلم والقصد فمن فصر النهي على الغضب وحده دون الهم المزعج والخوف
والقلق والجوع والعطش والظما الشديد وشغل القلب المانع من الفهم فقد قل
فقهه وفهمه والتعويل في الحكم على قصد المتكلم والالفاظ لم تقصد لنفسها وانما هي
مقصوده المعاني والتوصل بها الى معرفه مراد المتكلم ومراده يظهر من عموم لفظه
تارة ومن عموم المعنى الذي قصده تارة وقد يكون فهمه من المعنى اقوى وقد يكون
من اللفظ اقوى وقد يتقارنان فاذا قال الدليل لغيره لا تسلك هذا الطريق
فان فيها من يقطع الطريق او هي مخطشه او مخوفه علم هو وكل سامع ان قصده اعم
من لفظه وانه اراد نهيه عن كل طريق هذا شانها فلو خالفه وسلك طريقا اخرى
عطب بها حسن لومه ونسب الى مخالفته ومعصيته ولو قال الطبيب للعليل
وعندي لحم ضان لا تاكل لحم الضان فانه يزيد في مادة المرض لفهم كل عاقل منه ان
لحم البقر والابل لذلك ولو اكل منهما لم يعد مخالفا والتحاكم في ذلك الى فطر

فهي ثلاث